الجمهورية الجز ائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
الملتقى الوطني: و اقع و أفاق الاستثمار في الجز ائر من خلال قانون الاستثمار 22-18 يوم 29 فيفري 2024

عنوان المداخلة: دور الإصلاحات التشريعية والقانونية في تحسين مناخ الاستثمار،
التجربة الفيتنامية نموذجا.
محور المداخلة: المحور السادس: تجارب دولية رائدة في مجال الاستثمار.

من إعداد الباحث
دكتور: لخضر بوخاتم
الرتبة: أستاذ مساعد "ب"
الجامعة: جامعة محمد مساعدية -سوق أهراس-
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
البريد الإلكتروني: l.boukhatem@univ-soukahras.dz
رقم الهاتف: 0793483411

الملخص: هدفت هذه الدراسة لتعرف على مفهوم الاستثمار ودوره في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية ومعرفة أبرز العوامل والمتطلبات التي تؤثر في عملية جذب الاستثمارات، حيث تم التركيز على الجانب التشريعي والقانوني كمدخل رئيسي في تحسين من بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، أين تم عبر هذه الدراسة اختيار النموذج الفيتنامي كواحد من أهم النماذج العالمية التي شهدت نجاحا باهرا في تنفيذ إصلاحات شاملة ساهمت في جعل البلاد وجهة استثمارية كبرى.

وخلصت الدراسة عبر تتبع وتحليل مختلف التعديلات، البيانات والإحصائيات إلى نجاح فيتنام في تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات والإصلاحات خاصة تلك المتعلقة بالجوانب القانونية والتشريعية في تحسين بيئة الأعمال وتحفيز المستثمرين على اختيار فيتنام كوجهة استثمارية لمشاريعهم المتنوعة، وجاءت تلك الإصلاحات لتساعد على تحقيق التنمية بالتوازي مع إصلاحات أخرى على غرار البنية التحتية، تأهيل الموارد البشرية .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، قانون الاستثمار، التنمية، فيتنام

Abstract

This study aimed to explore the concept of investment and its role in driving economic and social development. It also sought to identify the key factors and requirements that influence the attraction of investments, with a specific focus on the legislative and legal aspects as crucial elements in improving the business environment and attracting investments. The study selected the Vietnamese model as one of the most successful global models in implementing comprehensive reforms, making the country a major investment hub.

The study concluded after tracking and analyzing various reformes, data, and statistics that Vietnam's success in implementing a range of strategies and reforms, especially those related to legal and legislative aspects, has improved the business environment and incentivized investors to choose Vietnam as an investment destination for their diverse projects. These reforms are helping to achieve development alongside other reforms in infrastructure, human resource development.

Keywords: Investment, investment law, development, Vietnam

مقدمة

أولا: تمهيد:

مع انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض وظهور مفهوم العولمة، سعت الدول العالمية للاندماج وتأقلم مع المتغيرات الجديدة للتحقيق الأهداف المرغوبة، ومن أجل هذا زادت الرغبة للبحث عن مصادر تساهم في تنويع الاقتصاد وتنافس بشكل فعال مع مختلف المنافسين، حيث برزت الحاجة بشكل متزايد لمفهوم الاستثمار خاصة مع منتصف القرن الماضي قبل أن تتزايد بشكل كبير في العقود الأخيرة، فسعت الدول لتحسين من بيئة ومناخ الأعمال وجعله أكثر جاذبية لإقناع المستثمرين المحليين والدوليين، وتم استعمال عديد الأليات والاستراتيجيات التي تساعد في جذب أكبر قدر من الأموال والمشروعات الاستثمارية، فتوجهت عديد البلدان لتنفيذ إصلاحات سياسية، قانونية وتشريعية، اقتصادية، البنية التحتية والتقنية، وغيرها من الإصلاحات التي مست كل القطاعات والمجالات.

وعكست كل تلك المحاولات والجهود رغبة الدول لتحقيق التنمية والنمو، حيث يلعب الاستثمار بمختلف أنواعه محركا رئيسيا الاقتصاد العالمي وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بفضل ما يجلبه من أموال ومشاريع التي تساعد على توفير فرص العمل، استغلال الموارد ، تطوير مستويات التجارة، تحسين مستوى المعيشة وغيرها من تأثيرات الإيجابية في مختلف المؤشرات، كما أن التجارب العالمية بينت كيف يساهم ارتفاع مستويات الاستثمار في تقليل من معدل المؤشرات السلبية على غرار الفقر، البطالة، الإجرام، فالعلاقة تؤكد على أنه كلما ارتفاع حجم الاستثمارات كلما ساعد ذلك على تسريع من وتيرة التنمية ومعدل النمو.

وتبين التجارب الدولية أن من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات العامل التشريعي والقانوني، حيث يعتبر هذا العامل عنصرا مهما في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، فالمستثمرون يختارون البيئة التي تضمن لهم العدالة والشفافية، الاستقرار التشريعي والقانوني، حرية وعدالة المنافسة وغيرها من العناصر المتعددة.

ثانيا: إشكالية الدراسة: أخذت العلاقة بين الاستثمار وتحقيق النمو والتنمية حيزا كبيرا من اهتمام عديد الباحثين والهيئات المختصة، ودائما كانت النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية وقوية بين هذه المتغيرات، لهذا سعت الدول لتطوير من قدراتها وتحسين من بيئة ومناخ أعمالها لمساعدة على جذب أكبر قدر من روس الأموال الاستثمارية، ومن بين الأدوات التي تم اعتمادها لتحقيق هذا الهدف إصلاح وتحسين البنية التشريعية والقانونية باعتبارها عاملا رئيسيا في تقديم الثقة للمستمرين وتأثير على كافة القطاعات الأخرى، وعبر هذه الدراسة سيتم البحث في التجربة الفيتنامية وكيف ساهمت عملية إصلاح وتطوير القوانين والتشريعات في تحسين الأوضاع الاستثمارية والاقتصادية بشكل عام وعليه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف ساهمت الإصلاحات القانونية في تحسين من بيئة ومناخ الاستثمار في فيتنام؟

وللإجابة على الإشكالية تم تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع الاستثمار في فيتنام قبل وبعد الاستثمارات
- ما هي طبيعة القوانين التي تنظم العمل الاستثماري في فيتنام قبل وبعد الإصلاحات

ثالثا: أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة بأنها تقدم تجربة لواحدة من أهم التجارب في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تبني استراتيجية للتغيير الجذري والإصلاح الشامل، وذلك من خلال التركيز على الإصلاح التشريعي عبر تتبع التعديلات والإحصائيات على مدار أكثر من ثلاث عقود من الزمن.

رابعا: أهداف الدراسة: تسعى هذه الورقة البحثية لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها، التعرف على مفهوم الاستثمار ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تقديم نموذج دولي ناجح في جذب الاستثمارات وكيفية الاستفادة منه.

خامسا: منهج الدراسة: لمعالجة مختلف جوانب الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف الاطار النظري الدراسة، كما تم اعتماد أسلوب واستراتيجية دراسة الحالة لمعالجة الجزء التطبيقي، حيث تم جمع وتنظيم وتحليل البيانات وتحليلها للوصول إلى مجموعة من النتائج التي تبين الإجابة على الإشكالية المطروحة

سادسا: هيكل الدراسة: من أجل تناول والإحاطة بموضوع الدراسة تم تقسيم الورقة البحثة إلى قسمين أساسين، حيث تم التناول في القسم الأول مفهوم الاستثمار والتعرف على أبرز أنواعه ومتطلباته، بينما خصص القسم الثاني لدراسة التطبيقية من خلال التعرف على نموذج الفيتنامي في جذب الاستثمارات من خلال إصلاح القوانين وذلك بالاعتماد على أهم البيانات الممكنة.

الإطار النظري للدراسة: قد تبدو عملية تقديم تعريف لمفهوم الاستثمار سهلة وبسيطة، ولكن ليس هذا هو الحال، وذلك بسبب الطبيعة المعقدة والمركبة لهذا المفهوم، حيث تتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والقانونية في وصف هذا المفهوم، لهذا ظهر تنوع وتعدد كبير في تقديم تعريف للاستثمار.

أولا: تعريف الاستثمار: من التعاريف العامة والبسيطة للاستثمار بأنه عملية تقوم بشراء أو المساهمة في أصل رغبة في تحقيق ربح وعائد في المستقبل،(Hwang & Cheng, 2011)، كما يعرف بأنه نشاط اقتصادي يتم عبره التخلي عن جزء من الاستهلاك الحالي، وتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل، ويتضمن رأس مال مادي ملموس (بنايات، معدات، وبضائع مخزونة) واستثمارات غير ملموسة (التعليم أو رأس المال البشري، البحوث والتطوير، الصحة)، (بكطاش و مقلاتي، 2014)، كما يتم تعريفه بأنه التضحية بالوقت والمال والمنفعة الحاضرة في مشاريع محددة من أجل تحقيق عوائد ومكاسب أعلى من المستقبل (Laopodis, 2020).

وتبين التعاريف الواردة أن عملية الاستثمار تقوم على ضخ أموال من أجل شراء أو المساهمة في مشروع وذلك من أجل تحقيق عوائد متوقعة في المستقبل ويأتي هذا مع تحمل مجموعة من المخاطر التي تكون محيطة بعملية الاستثمار.

ثانيا: متطلبات الاستثمار: من أجل جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الدولية فإن الدول مطالبة بتوفير مجموعة من المتطلبات التي تساعد على تحقيق ذلك الهدف، وتتمثل هذه المتطلبات في ما يلي:

1- **الشفافية**: تعتبر الشفافية من العوامل الأساسية في جذب الاستثمارات، فالمستثمر يبحث عن وضع أمواله في بيئة تتسم بالعدالة والنزاهة والتنافس العادل، وتساهم الشفافية في زيادة الاستقرار البيئي من خلال ضمان احترام العقود والملكية وضمان الوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات بشكل متساوي بين جميع المتنافسين دون التفرقة، حيث يساهم هذا الأمر يجعل المنظمات تعمل بأكبر قدر من الأريحية وذلك ما يساهم في الوصول إلى تنمية بشكل أسرع، ولتحقيق الشفافية يجب أن تبذل دول جهود في الجوانب السياسية، التشريعية، الاقتصادية وتدعم وتحمي الاستثمارات من أي ممارسة غير نزيهة. وتقدم منظمة التعاون والتنمية اطار مكون من 15 سؤال يساعد في قياس الشفافية في البلدان، ويتضمن الاطار أسئلة حول القدرة على الوصول للمعلومات واللوائح، الاشتراك في الاتفاقيات الدولية، طبيعة القوانين المنظمة لعملية الاستثمار.(Organisation for Economic Co-operation and Development, 2006)

2- **البنية التحتية:** تعد البنية التحتية من أكثر المجالات والقطاعات جذبا للاستثمارات المحلية والدولية وذلك من أجل تطويرها وصيانتها بشكل دائم ومستمر ، كما أنها تعد من أبرز العوامل التي تحدد قدرة الدول على تنافس في جذب الاستثمارات، فكلما كانت البنية التحتية مؤهلة ومتطورة كلما ساعد ذلك في إقناع المستثمرين على الاستثمار

3- **العوامل الاقتصادية:** إن العامل الاقتصادي من أهم محفزات الاستثمار، فحجم الناتج الوطني الخام، معدل النمو، قوة العملة، حجم الرواتب وغيرها من المؤشرات الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في اتخاذ القرار المتعلق بالاستثمار، وعادة ما ينظر المستثمرون لقدرة اقتصاد البلاد على التطور وتحقيق النمو على المدى القصير والبعيد. (Haudi et al., 2020)

4- **الاستقرار:** إن الاستقرار في الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية يعتبر عاملا مهما واستراتيجيا في جذب الاستثمارات، فكلما كانت البلدان تتميز ببيئة مستقرة كلما ساعد ذلك على إعطاء شعور بالثقة والاطمئنان للمستثمرين المحليين والدوليين، بينما إذ كانت البيئة تتميز بعدم الاستقرار كلما زاد ذلك في مؤشر عدم الثقة والأمان وهذا ما ينعكس بشكل مباشر على قرار الاستثمار

5- **الموارد البشرية:** يتأثر قرار الاستثمار بشكل مباشرة بمدة كفاءة وقدرات الموارد البشرية واليد العاملة، فكلما كانت البيئة تتميز بموارد بشرية مؤهلة وقادرة على تقديم المضافة في مختلف المستويات ولديها قدرة على تواصل الفعال لكما شكل ذلك عاملا محفزا للمستثمرين.(Haudi et al., 2020)

إن هذه العوامل وغيرها على غرار كفاءة الأسواق المالية، التقدم التكنولوجي، الموقع الجغرافي، توفر الموارد الأولية، الثقافة والعوامل الاجتماعية، التي تتكامل وتتفاعل مع بعضها للبعض للتأثير في بيئة الأعمال وجعلها بيئة مميزة وجذابة تكون هدفا لكل المستثمرين على الصعيد المحلي أو الدولي وهذا ما نجحت فيه عديد الدول والتي أصبحت مركزا دوليا في جذب الاستثمارات في كل القطاعات، والتي أثرت بشكل مباشرة على تحقيق التنمية والتطور وزيادة من مستوى الرفاهية لتلك الدول على غرار الصين، فيتنام، ماليزيا، إندونيسيا.

ثالثا أنواع الاستثمار: يتم تقسيم الاستثمار وفقا للعديد المعايير ويمكن تحديد أبرز هذه الأنواع كما يلي:

1- وفقا لطريقة:

- **الاستثمار المباشر:** عبر هذا النوع يتم استثمار الأموال بشكل مباشر في الأسواق المالية أو المنظمات الاقتصادية والأصول المالية المختلفة دون الحاجة إلي وسيط، حيث يكون صحاب المال هو الذي يدير عملية الاستثمار بشكل كامل من تحليل ومتابعة واتخاذ القرار وتحمل المخاطر.
- **الاستثمار الغير مباشر:** وهو عكس الأول حيث يتم توكيل جهة استثمارية تكون منظمة مختصة في إدارة الاستثمار ، حيث عادة ما تقوم بجمع الأموال من المستثمرين ومن ثم تقوم باستثمارها في تمويل وشراء أصول مالية، وتقوم الجهة الوسطية بإدارة عملية الاستثمار، وزاد انتشار هذا النوع من الاستثمار في العقود الأخيرة خاصة في الأسواق المالية الكبرى.(Levišauskait, s. d.)

2- وفقا للجهة أو المعيار الجغرافي:

- **الاستثمار الأجنبي:** هو نوع من الاستثمار يضم تدفق الاستثمارات من جهات أجنبية وخارجية لا تنتمي للبيئة المحلية وعادة ما يرتبط هذا النوع من الاستثمار بمفهوم الاستثمار المباشر.

- **الاستثمار المحلي**: هو ذلك الاستثمار الذي يقوم على أموال واستثمارات مملوكة لجهات محلية (Farla et al., 2016)

ويجب أن يشار إلى أن هذا النوع من التقسيم قد يختلف من بلد إلى أخر وذلك بسبب طبيعة تأثر هذا النوع من الاستثمارات بالمحتوى القانوني في تحديد نسبة وحجم راس المال.

3- وفقا للمحتوى:

- **الاستثمار المالي**: ويقوم على ضخ الأموال من اجل شراء وحيازة أصول مالية في شكل أسهم وسندات.
- **الاستثمار الحقيقي**: هو ذلك الاستثمار الذي يضمن شراء وحيازة أصول ثابتة كشراء الأراضي، المصانع، المعدات وغيرها من الأصول المادية.(Gervais & Strobl, 2023)

كما يمكن ذكر عدة تقسيمات أخرة للاستثمار على غرار استثمار قطاع الخاص وقطاع العام، والاستثمار وفقا لمعيار الزمن والذي يقسم الاستثمار إلى استثمار طويل الآجال واستثمار قصير الآجال.

الإطار التطبيقي للدراسة: بعد انتهاء الحرب الأمريكية الفيتنامية، كانت الأوضاع تشير إلى وضعية كارثية تمر بها البلاد وذلك على كافة الأصعدة، فعلى الصعيد السياسي كان الحزب الشيوعي مسيطر على البلاد وكانت درجة القمع وديكتاتورية كبيرة، كما لم تكن الأوضاع الاقتصادية أفضل حالا، فأغلب السكان يعيشون تحت خط الفقر ومستويات الدخل منخفضة، فيما كانت مستويات الإنتاج لمختلف القطاعات تكاد تكون منعدمة، وتميزت القوانين التي تنظم الشأن الاقتصادي في البلاد بنوع من الجمود والانغلاق كل هذا ما ساهم في زيادة تفكك الاجتماعي ومظاهر الفساد وظهور عدم الرضا من قبل المواطنين على الوضع، (بوخاتم، 2021).

أولا: الإصلاحات الشاملة وفقا لبرنامج (doi moi): بسبب الأوضاع السيئة وزيادة الضغوطات الشعبية انطلق الحزب الشيوعي الفيتنامي الحاكم للبلاد، بتحضير إصلاحات جذرية في كافة المجالات والقطاعات، حيث حلت سنة 1986 والتي تزامنت مع المؤتمر السنوي السادس للحزب، وعبر هذا المؤتمر تم الإعلان عن برنامج **(doi moi)** والذي يعني (التجديد)، حيث تضن هذا البرنامج استراتيجية لتحقيق إصلاح شامل يمس كافة القطاعات وذلك من أجل تحسين كل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، (Waller & Cao, 1996) كما تم اتخاذ قرار استراتيجي بالتخلي عن النظام الاشتراكي وتحول إلى النظام السوق مع عدم انسحاب الدول بشكل كلي من الحياة الاقتصادي (Beresford, 2008).

وبعد بداية تطبيق الإصلاحات بدأت الدولة تشهد انتعاش وتحسن في كافة القطاعات وهذا ما تبينه مختلف الإحصائيات، فمثلا تراجع مستوى الفقر خلال الفترة 1990 إلي غاية بداية 2000 من أكثر 60% إلى حوالي 38% قبل أن تستمر هذه المعدلات في التحسن إلى أن وصلت لنسبة أقل من 1% في 2022 (World Bank , 2023)، كما أصبحت البلاد تسجل معدلات نمو في الناتج الوطني الخام تعتبر من ضمن الأعلى في العالم تتجاوز 7% (World Bank , 2023)، وحقق الناتج الوطني الخام قفزة نوعية ونموذجية لمختلف الدول الباحثة عن التطور وتحقيق النهضة، ففي سنة 1990 كان الناتج الوطني الخام يقدر بحوالي 6.47 مليار دولار، وبعدها بخمسة سنوات تضاعف قيمة هذا المؤشر بأكثر من 3 أضعاف للتجاوز 21 مليار دولار ، واستمرت قيمة الناتج الوطني في الارتفاع إلى غاية أن تجاوزت 400 مليار دولار في نهاية سنة 2022، (World Bank , 2023)، ولتحقيق هذه النتائج استثمرت البلاد في تحسين من بيئة الأعمال وجعلها جذبة، كما تم الاستثمار في تحسين من البينة التحتية من خلال تشيد طرقات وموانئ ومطارات وبناء المقومات الأساسية التي تساعد على تقديم الخدمات، كما ركزت البلاد على تمكين وتأهيل الموارد البشرية، وزيادة من مستوى الشفافية وتوفير

الأمان وغيرها من العوامل الأخرى التي ساهمت في تحقيق نهضة شاملة للبلاد، غير أنه وعبر هذه الدراسة سيتم التركيز على الإصلاحات التشريعية والقانونية التي جاء بها برنامج الإصلاح وذلك من أجل جعل البلاد أكثر تنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة مستوى الاستثمارات المحلية.

ثانيا: إصلاح البنية التشريعية والقانونية: شكلت عملية تغير القانونين المنظمة للحياة بشكل عام والحياة الاقتصادية بشكل خاص الخطوة الأولى والمدخل الرئيسي في برنامج الإصلاح والتجديد المعتمد، حيث كانت القوانين والتشريعات المنظمة لحياة سببا رئيسيا في تدهور الأوضاع وتقليل من فرص النمو، فأغلب تلك القوانين كانت مستمدة من الفكر الشيوعي والاشتراكي الذي يعطي فقط للدول حرية الاستثمار والتملك، ويمكن أن نستعرض أبرز الإصلاحات التي تضمنتها قوانين الاستثمار على النحو التالي:

1- **إصلاح قانون الاستثمار:** كانت القوانين المنظمة للاستثمار لا تتيح الفرصة للمستثمرين المحليين قبل الأجانب في إنشاء مشاريع استثمارية، حيث كانت الدولة تتحكم بكل القطاعات الاقتصادية، ومع ظهور الرغبة في الإصلاح وتحسين من مستوى المعيشي للمواطنين، جاءت مجموعة من الإصلاحات والتغيرات الجذرية في قانون الاستثمار، حيث كانت الانطلاقة مع نهاية سنة 1986 أين تم صياغة أول قانون للاستثمار الأجنبي والذي دخل حيز الخدمة في بداية 1987 حيث تم فيه تضمين مجموعة من الإجراءات البسيطة والتي ركزت على دعم التجارة الخارجية من خلال تقليل الرسوم ودعم إنشاء مناطق صناعية، (Vo & Nguyen, 2012) وكان هذا القانون بداية لتحقيق إصلاح واسع وشامل، ثم بعدها تم صياغة قانون جديد وذلك سنة 1996 ليتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والذي بدوره عدل في سنة 2000، غير أن القانون الأكثر تأثير والذي جلب تعديلات جوهرية هو ذلك الذي مرر سنة 2005 وبداء العمل به مع حلول سنة 2006، حيث نص هذا القانون على أن المستثمرون الأجانب والمحليون يخضعون لنفس الأحكام القانونية، ويضمن قانون الاستثمار الجديد استقلالية المستثمرين في مجال الأعمال، والمستثمرون الأجانب مُتاح لهم اختيار القطاعات التي يرغبون في الاستثمار فيها، شكل الاستثمار، طرق جمع رأس المال، الموقع الجغرافي، حجم الاستثمار، شركاء الاستثمار، ومدة الاستثمار وفقًا لقوانين فيتنام والتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية، كما حدد القانون الجديد طرق الاستثمار من خلال طريقتين أساسيتين وهما الاستثمار المباشر والاستثمار الغير المباشر، فطريقة الاستثمار المباشر تضمنت 6 طرق فرعية يمكن من خلالها الاستثمار وتشمل مؤسسات مملوكة بالكامل للأجانب أو المحليين، مؤسسات الشراكة، عقود البناء والتشغيل، العقود التجارية، الاستحواذ والاندماج، حيازة جزء من رأس المال بهدف إدارة المشروع، أما الطريقة الثانية فتتعلق بالاستثمار الغير مباشر وتم فيه تحديد ثلاثة طرق فرعية وتشمل شراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق التي يمكن تقييمها نقدًا، الاستثمار من خلال إنشاء شركة استثمار أو صندوق استثمار والاستثمار عبر إنشاء وسطاء ماليين آخرين، (Van, 2009) ومن أجل تحسين شفافية بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري رغبة في جذب أكبر قدر من رؤوس الأموال تضمن القانون أيضا تشريعات تنص بصريح العبارة على الوصول المتساوي إلى مصادر رأس المال والصرف الأجنبي، الأراضي والموارد الطبيعية، الصكوك القانونية والبيانات حول الاقتصاد الوطني وفرص الاستثمار، ويضمن حقوق المستثمرين في تقديم الشكاوى، وعلاوة على ذلك يقضي القانون بإزالة كل أشكال التمييز فيما يتعلق بالأسعار والرسوم المفروضة على المستثمرين الأجانب، وبقت القوانين المنظمة لعملية الاستثمار تخضع لمجموعة من

التعديلات والتي تهدف من خلالها الدولة تحسين مناخ الاستثمار خاصة في ظل التنافس الشديد الذي تشهد البلاد من طرف الصين، إندونيسيا، بنغلادش وغيرها، ويعتبر قانون 2020 والذي اعتمد بحلول سنة 2021، حيث تضمن القانون الأخير تعديلات بسيطة ركزت على تعزيز التنسيق بين قانون الاستثمار والقوانين الأخرى وتقديم حوافز جديدة للمستثمرين وتقليل الإجراءات وجعل المعاملات تتم وفقا للرقمنة بشكل أعلى مما عليه، كما تضمن القانون التشجيع على الاستثمار في مجال البحث والتطوير والاستيراد.(Kher et al., 2022)

2- **إصلاح قانون الملكية**: إلى غاية سنة 1986 كان القانون يمنع الملكية الخاصة لمختلف وسائل الإنتاج وخاصة الأراضي، حيث كانت كلها مملوكة للدول، وبعد اعتماد برنامج الإصلاح اقر القانون الجديد في مرحلته الأولى بحق المواطنين في تملك الأراضي الزراعية والصناعية، كما أتاح القانون أيضا حرية إنشاء المصانع والورشات لكل المواطنين، وتم التوسع في هذا القانون ليعطي الحق حتى للأجانب في تملك وإنشاء المصانع، وشكل هذا تغير فرصة كبيرة لزيادة الاستثمار خاصة في مجال الزراعي لما تملكه البلاد من قدرات زراعية كبيرة. (بوخاتم، 2021)

3- **إصلاح قوانين الضرائب والرسوم:** أكثر ما كان يميز النظام الضريبي قبل بداية الإصلاحات أنه كان نظام غير موحد ما بين المؤسسات الاقتصادية، كما كانت نسبة الرسوم والضرائب على الاستيراد عالية حتى وإن كان هذا النشاط يعتبر محدود جدا، ومع بداية الإصلاحات شهدت سنة 1990 إقرار أول قانون ضريبي موحد لكل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت التابعة للقطاع العام أو الخاص، وذلك من أجل ترسيخ مفهوم عدالة التنافس، ومع حلول سنة 1995 وهي سنة التي شهدت تقدم فيتام بطلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تم إدراج مجموعة جديدة من الضرائب تماشيا مع اللوائح المفروضة من منظمة التجارة العالمية على غرار قانون ضريبة القيمة المضافة والذي اعتمد سنة 1997، وقانون ضرائب على أرباح الشركات والذي ادرج سنة 1997، كم تم تخفيض من قيمة الرسوم والضرائب المفروض على عملية الاستيراد والتصدير، ومع بداية الألفيات كان الموعد مع إصلاحات أخرى كان الهدف منها المساعدة على تحسين وزيادة من جاذبية بيئة الأعمال خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث تم إصلاح قانون الاستيراد والتصدير والضرائب على الشركات بين الفترة 2004-2006، وإصلاح قوانين المتعلقة بالضرائب المفروضة على الدخل الفردي وجعلها متناسبة طرديا مع حجم الدخل، (Van, 2009) وبعدها جاءت مجموعة أخرى من الإصلاحات بين الفترة 2011 إلى 2020 التي ميزتها تعديل الضرائب لتتوافق مع الاتفاقيات الشراكة الموقعة وهدفت لتفادي التهرب والازدواج الضريبي، (Trien, 2022) وتعد هذه الإصلاحات والتي جاءت بشكل متدرج وبما يتوافق مع التوجهات الجديدة للبلاد، عاملا مهما في تحقيق التنمية التي شهدتها فيتنام خاصة لما لهذه القوانين من تأثير في عملية جذب الاستثمارات وتسريع من عملية التبادلات التجارية.

4- **إصلاح القطاع البنكي:** لم يكن القطاع البنكي من القطاعات الأولى التي استفادت من الإصلاحات، حيث بقت الدولة مسيطرة على هذا القطاع إلي غاية سنة 1990 أين تم اعتماد قوانين تتيح للقطاع الخاص بمزاولة هذا النشاط، ومع الرغبة في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية شهدت سنوات التسعينيات قفزة نوعية وتطورات سريعة في هذا القطاع، حيث تم منح البنوك الحرية في تمويل المشاريع، تحديد حجم الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، تنظيم معدلات الفائدة مع البنك المركزي وفقا للسوق وليس وفقا لتحديد الملزم، كما تم ضبط أسعار الصرف وفقا لمبدأ العرض والطلب على العملات الأجنبية،(Lim & Nguyen, 2019) كما تم تغيير

القوانين لتضمن قدرة المستثمرين الأجانب على دخول لهذا القطاع من خلال مؤسسات ائتمانية، مؤسسات استثمار مالي، مؤسسات تأجير مالي مشتركة مع عدم تجاوز حصة الشريك الأجنبي 50%، وتم بعدها إنشاء قوانين تدعم إنشاء المؤسسات البنكية على غرار البنوك الاستثمارية، التنموية، التعاونية، ومع تطور الوضع تم توسيع في صلاحيات البنوك التجارية من خلال إعطائها هامش أكبر لتقديم الخدمات المالية، الاستثمارية والرقمية على غرار التأمين الضمان المصرفي، كما جاءت القوانين الجديدة لتزيد من مستوى الثقة والأمان من خلال فرض على البنوك اعتماد نظام داخلي للتدقيق في الأعمال، وتعزيز من مفهوم الشفافية والإفصاح المحاسبي بشكل دوري، كما تم اعتماد نظام شامل لإدارة المخاطر وذلك من خلال تصنيف حجم الديون، (Van, 2009) كل هذا ساعد في زيادة مستوى كفاءة هذا القطاع وإعطائه فرص لتوسع والنمو والمساهمة في جذب الاستثمارات واستغلالها في تحقيق التنمية والنهضة الشاملة.

5- **إصلاح قانون المؤسسات**: كانت المؤسسات تخضع للقوانين العامة مثلما تخضع للملكية العامة، كما كانت المؤسسات تسير وفقا لتوجهات الحزب الشيوعي، بالإضافة لذلك أنها كانت تنشط في بيئة احتكاريه يغيب عنها التنافس، ومع بداية الإصلاحات تم إنشاء أول قانون يسعى لتنظيم المؤسسات في سنة 1990، حيث حاول هذا القانون إعطاء تعريفات واضحة للمؤسسات، وتقليل الامتيازات الممنوحة للمؤسسات العامة وتسهيل الإجراءات الإدارية التي تساعد على إنشاء المؤسسات، غير أن هذا القانون تم إصلاحه مرة أخرى سنة 1999 والذي دخل حيز الخدمة مع بداية سنة 2000، حيث استمدت معظم مواد القانون من القوانين المنتشرة في الدول المتقدمة، وحاول هذا القانون توحيد وتنظيم القوانين التي تحكم أعمال المؤسسات في مختلف القطاعات، وتم السماح بإنشاء المؤسسات التجارية دون الحاجة لموافقة الحكومة حيث تفيد الإحصائيات أنه بعد اعتماد هذا القانون بأربعة اشهر زادت نسبة إنشاء المؤسسات بضعفين خلال نفس الفترة مقارنة مع سنة 1999،(Brown IV, 2002) ومع سنة 2005 تم إضافة تعديلات أخرى في القوانين كانت تهدف دائما لتقليل الأعباء الإدارية وإزالة الفوارق والتمييز بين القطاع العام والخاص، وبين المستثمرين المحليين والأجانب، كما تم تحديد طبيعة المؤسسات القابلة للإنشاء من طرف المستثمرين الأجانب والمحليين بأكثر دقة، حيث تضمن القانون قدرة على إنشاء المؤسسات من خلال أربعة أشكال، المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة، المؤسسات ذات الأسهم، مؤسسات الشراكة ومؤسسات الفرد الواحد، كما قدم هذا القانون تسهيلات كبيرة في مدة معالجة طلبات إنشاء الشركات من 15 يوم إلى مدة لا تتجاوز 10 أيام في أقصى الحالات مع ضرورة إرسال أسباب تبين الرفض في حال ما لم يقبل الطلب، (Van, 2009)وشكلت كل هذه التغييرات والتحسينات عاملا استراتيجيا في الوصول إلى بيئة جذابة لإنشاء المؤسسات التي بدورها ساعدت في تحسين الأوضاع الاجتماعية العامة للبلاد من خلال تقليل من حجم البطالة والفقر وزيادة من مستوى الدخل العام للأفراد.

6- **إصلاح قانون العمل:** كانت سنة 1994 هي السنة التي شهدت صدور أول قانون للعمل في جمهورية فيتنام، حيث تم صياغة القانون في اطار إصلاحات شاملة تشهدها البلاد، وجاء محتوى ومضمون هذا القانون، حيث تم تصميم القانون ليتوافق مع التوجه الجديد القائم على التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق، فتم توجيه عملية التوظيف وفقا لما يطلبه السوق، كما أن تحصيل الوظائف أصبح يتم عبر عقود عمل متفق عليها بين العامل والمؤسسة، (Siu & Chan,2015) وبالرغم هذه الإصلاحات، كان دائما القانون يعدل ويتم

إدراج فيه مجموعة من التحسينات حيث تم تعديل وتحسين القانون الصادر سنة 1994 ثلاثة مرات وذلك في سنة 2002، 2006 و2007، ومع حلول سنة 2012 تم إدراج قانون جديد ليحل محل القانون الصادر في سنة 1994، وتضمن القانون مجموعة من التشريعات التي تسعى لجعل العاملين في أفضل بيئة عمل ممكن، حيث شهد القانون تحديد أحكام ومحظورات عقود العمل، محتوى العقود، تحديد إجراءات وأسباب فصل العامل سواء للأسباب اقتصادية أو تأديبية أو هيكلية، فترة الاختبار والتدريب، التعويضات الواجبة للعاملين، تحديد مسؤولية العاملين في الحفاظ على أسرار العمل، كما تم الحفاظ على حقوق العاملين في الإضراب، العطل، العطل مدفوعة الأجر، منع الأطفال من حصول على عقود عمل، (Nguyen et al., 2021) كما تم التأكيد على ضرورة أن تكون العقود مكتوبة ويجب أن يتحصل العامل على حقه في الوصول إلى التأمين الاجتماعي، وبشكل عام يمكن القول أن الإصلاحات التشريعية في قانون العمل ساعدت في زيادة مفهوم الأمان الوظيفي وحسنت من فرص الجميع في الحصول على فرصة عمل.

7- **إصلاح قانون المنافسة**: لم يكن هناك قانون في فيتنام يعرف بقانون المنافسة إلى غاية سنة 2004 التي شهدت لأول مرة مناقشة قانون المنافسة بشكل كامل ومستقل، حيث تم الاتفاق على إدراج قانون المنافسة ليساعد في تنظيم الحياة الاقتصادية وزيادة من مستوى الشفافية بين المتعاملين الاقتصادين، وتم البدء بالعمل بهذا القانون مع منتصف سنة 2005، وتضمن القانون على أن كل المتنافسين متساوين وأن لهم كل الحرية في ممارسات الأعمال التجارية وجاء هذا التشريع ليؤكد على انتهاء الامتيازات الغير محدودة لصالح المؤسسات العامة، كما نص القانون على قدرة المتعاملين الاقتصادين على المتابعة القضائية لكل طرف يلحق بهم ضرر بسبب التشهير، إعاقة القيام بالأنشطة التجارية والتسويقية، تقديم معلومات مضللة، والإكراه على البيع أو الشراء ، ومن أهم الممارسات التي فرضها قانون المنافسة منع الاحتكار في مختلف الأنشطة الذي يحددها القانون سواء للقطاع العام أو الخاص. وجاء القانون ليبين طرق حل النزاعات والمشاكل التي قد تحدث بين المؤسسات وتم تحديد مجموعة من الأليات على غرار التفاوض، القضاء والوساطة، وساعد قانون المنافسة كثيرا في زيادة مستوى الثقة لدى المستثمرين. (بوخاتم، 2021)

كما لا يمكن نسيان الإصلاحات الأخرى التي شهدتها البلاد في هذ الشأن على غرار السماح بإنشاء البورصة لتنظيم سوف الأسهم، الدخول في اتفاقيات قارية ودولية على غرار الانضمام لحلف الأسيان، توقيع الاتفاقية الثنائية الفيتنامية الأمريكية، الانضمام لمنظمات العالمي على غرار منظمة التجارة العالمية، حيث جاء هذا الانفتاح والتقارب مع مختلف الدول ليعكس أثار تلك الإصلاحات على أرض الواقع.

ثالثا: أثار ونتائج الإصلاحات: عبر هذا الجزء من الدراسة سيتم استعراض أبرز المؤشرات التي تصف ما حققته جمهورية فيتنام على مدار السنوات الماضية، وذاك كما يلي:

1- تطور حجم الاستثمارات الخارجية: تبين المعطيات التالية حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية التي حققتها البلاد من الفترة 1986 على غاية نهاية سنة 2022:

الشكل رقم (1): تطور حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة في فيتنام (الوحدة مليون دولار أمريكي)

المصدر: (World Bank, 2023)

تبين المعطيات والشكل أعلاه الحجم الرهيب في التطور الذي حققته البلاد في مجال الاستثمارات المباشرة حيث كانت الاستثمارات مع سنة 1986 لا تتجاوز 40 الف دولار أمريكي ودلالة الرقم تبين ضعف جدم الاستثمارات الخارجية وذلك بسبب البيئة الغير جذابة تماما، ومع بداية الإصلاحات بدأت البلاد تحقق إنجازات كبيرة وفي أقل من عشرة سنوات تجاوز صافي حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة عتبة المليار دولار، واستمر حجم الاستثمارات يتزايد وذلك بالموازاة مع الاستمرار في تقديم الإصلاحات إلى أن أصبح يقارب 18 مليار دولار مع نهاية سنة 2022 وهو رقم يعكس مدى تحسن البلاد وقدرتها على منافسة في تحسين وتطوير من بيئة الأعمال وجعلها ملائمة لمختلف المستثمرين الدوليين، وتفيد بيانات البنك الدولي أن صافي حجم الاستثمارات المباشرة أصبح يساهم بأكثر من 4% من قيمة الناتج المحلي الخام مع نهائية سنة 2022، بعد كانت هذه نسبة تقدر ب0% مع منتصف الثمانينات .

2- تطور الناتج الوطني الخام: يعتبر مؤشر الناتج الوطني الخام من أهم المؤشرات التي تقيس مدى قدرة الدول على تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي، كما يعتبر هذا المؤشر مقياس حقيقي لمدى نجاعة الدول في تنفيذ الإصلاحات والبرامج الاقتصادية، وعبر الشكل الموالي سيتم استعراض كيف ساهمت الإصلاحات والتغييرات في بيئة الأعمال الفيتنامية في تطوير هذا المؤشر.

الشكل رقم (2): تطور الناتج الوطني الخام في فيتنام (الوحدة مليار دولار أمريكي)

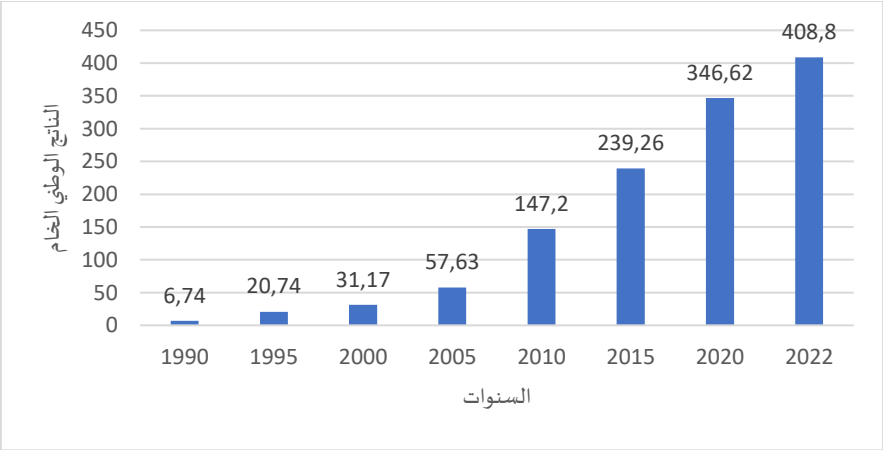

المصدر: (World Bank, 2023)

إن تجربة فيتنام في تحقيق النهضة والتنمية يجب أن تكون نموذجا لكل الدول الباحثة على تحقيق هذا الهدف، ولعل ما يؤكد هذا الكلام هو التطور الكبير في مستوى ومؤشر الناتج الوطني الخام، حيث ومع بداية التسعينيات لم يكن يتجاوز قيمة هذا المؤشر 7 مليار دولار لعدد سكان يتجاوز 60 مليون نسمة أغلبهم من الشباب، حيث تبين دلالة هذه الأرقام على الأوضاع الصعبة والغير مستقرة لهذا البلاد، غير أن الإصلاحات التي بدأت البلاد في تنفيذها أنداك قد بدأت تحقق ثمارها، حيث وفي أقل من 5 سنوات تضاعفت قيمة هذا المؤشر إلى أكثر من ثلاثة أضعاف غير أنها كانت تعتبر ضعيفة جدا مقارنة بعدد السكان، ثم جاءت سنة 2009 وهي السنة التي تزامنت مع تجاوز البلاد لأول مرة في تاريخها حاجز 100 مليار دولار في قيمة الناتج الوطني الخام والتي استمرت في الصعود إلى أن اصحب تتجاوز 400 مليار دولار مع نهاية 2022، فبالمقارنة مع سنة 1990 فإن الناتج الوطني تضاعف بأكثر من 60 مرة، كما تبين بيانات البنك الدولي أن معدلات الدخل الفردي خلال نفس الفترة حققت قفزة نوعية حيث كان الدخل الفرد في سنة 1990 يبلغ حوالي 90 دولار سنوي، بينما الأن يتجاوز دخل الفرد أكثر من 4000 دولار وهو ما يبين تضاعف الدخل بحوالي 44 مرة، كما أن فيتنام تعتبر من أقل الدول العالم في معدلات البطالة حيث قدرت الإحصائيات أن نسبة البطالة لا تتجاوز 2% مع نهاية سنة 2022. ولعل هذه النتائج تبين مدى نجاح البلاد في تطبيق مختلف الإصلاحات المبرمجة

3- **تطور مستوى الفقر:** ترتبط مؤشرات قياس الفقر ارتباط وثيقا مع مستويات التنمية والتطور في البلدان، حيث كانت فيتنم من البلدان التي تعاني فقرا مقطعا، وعبر بيانات البنك الدولي في قياس مستوى الفقر سيتم معرفة كيف ساهمت التغييرات التي نفذها البلاد في تقليل من مستوى هذه الظاهرة، ويعتمد البنك دولي على قيمة 2.15 دولار كحد أدني (تم تغيير لقيمة منذ سنة 2017 بعدما كانت تقدر ب1.90 دولار) لتجاوز خط الفقر الدولي، والشكل التالي يوضح معطيات ظاهرة الفقر في فيتنام على مدار العقود الماضية.

الشكل رقم (3): تطور مستوى الفقر في فيتنام

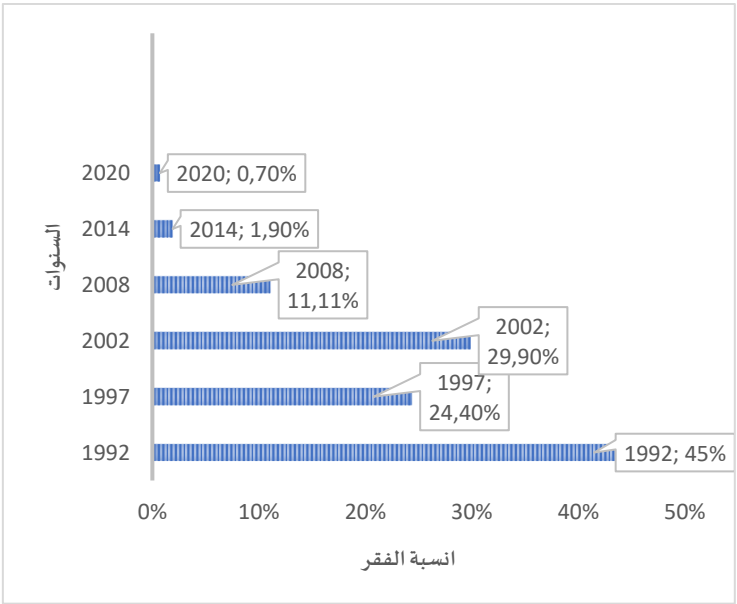

المصدر: (World Bank, 2023)

يلاحظ من الشكل رقم(3) كيف تراجعت مستويات الفقر على مدار السنوات الماضية بشكل واضح، ووفقا للإحصائيات البنك الدولي مع سنة 1992 كان حوالي 45% من الشعب الفيتنامي يعيش تحت خط الفقر الدولي، وكانت

هذه النسبة تعكس تحسن وتراجع لمستويات الفقر مقارنة بسنوات السبعينيات والثمانينيات تقدر بين 70% و60%، وبرغم تراجع المسجل مع سنوات التسعينات كان معدل الفقر يعتبر مرتفعا نوعا ما مقارنة بدول المتقدمة، لهذا استمرت الجهود وعبر حزمة متجانسة ومتكاملة أصبح أغلب الشعب الفيتنامي يعيش فوق خط الفقر فوفقا لإحصائيات سنة 2020 نزلت نسبة الفقراء لأقل من 1% مقارنة مع العدد لإجمالي للسكان، حيث تم نقل أغلب السكان لمنطقة المتوسطة والأمنة، وبالرغم كل هذه الإنجازات مازالت هناك مساعي لتحسين من مستويات المعيشة وتوفير فرص حياة أفضل لكافة الشعب الفيتنامي.

وبشكل عام يمكن ذكر مجموعة من الأثار والتحسينات التي ساهمت بها الإصلاحات التشريعية والقانونية على النحو التالي:

- بعد تغيير قانون الملكية وقانون الاستثمار عبر تقديم إعفاءات ضريبية وتوفير مصادر للدعم والتمويل من أجل اقتناء معدات ووسائل فلاحية زاد توجه نحو الاستثمار في الأراضي الفلاحية، حيث تبين الأرقام زيادة حجم الأراضي الصالحة للزراعة من 5.34 مليون هكتار سنة 1990 إلى 6.41 مليون هكتار مع نهاية سنة 2013، وارتفعت نسبة الأراضي المجهزة بوسائل الري إلى غاية 71% من إجمالي الأراضي، (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2007) ويساهم قطاع الزراعة بنسبة تتجاوز11% من قيمة الناتج الوطني الخام، غير أنه يلاحظ أن قطاع الزراعة لم يعد المساهمة الأول في الناتج الوطني الخام مثلما كان عليه الحال سابقا ويأتي هذا التراجع نتيجة التقدم الهائل في قطاع الصناعة والخدمات وليس لتعثر وتأخر قطاع الزراعة.
- أصبحت فيتنام قطبا عالميا في مجال الصناعة، حيث شهدت البلاد ضخ استثمارات كبيرة من عديد الدول العالمية، ففيتنام اليوم تعتبر مركزا مهما في صناعة النسيج والألبسة، صناعة السيارات، صناعة التكنولوجيا، حيث تعتبر البلاد مركزا لأكبر مصنع لمؤسسة (Samsung) فبعد حصولها على رخصة الاستثمار سنة 2008 توسعت المؤسسة لتشكل من فيتنام مقرا رئيسيا لعملية الإنتاج، حيث يتجاوز عدد العمالة 160 ألف وهو ما يقدر بحوالي 30% من إجمالي العمالة في كل دول العالم بالنسبة (Samsung)، (Review, 2017) وبشكل عام يساهم قطاع الصناعة بنسبة تتجاوز 38% من أجمالي الناتج الوطني الخام بعدما كانت لا تتجاوز 10% قبل بداية الإصلاحات.
- كان قطاع الخدمات في البلاد مهمشا حيث لم يكن مساهما في عملية تقديم القيمة المضافة وتحقيق النمو ولا في عملية توفير فرص عمل، وذلك بسبب التضييق القانوني الكبير والذي كان يمنع عدة نشاطات أو يجيز احتكارها من مؤسسات الدولة فقط، غير أنه مع الإصلاحات التي شهدتها البلاد أصبح قطاع الخدمات هو أهم محرك ومساهم في الناتج الوطني الخام، وتم تحقيق هذا التغيير بفضل الأموال الكبيرة التي ضخها سواء من القطاع العام أو الخاص أو حتى من رأس المال الأجنبي، حيث تم إعادة تأهيل المطارات وبناء أخرى جديدة، بناء شبكة طرقات جديدة، كما ساهمت الأموال الخاصة والأجنبية في تطوير قطاع السياحة عبر الاستثمارات في مجال النقل، الفندقة، المطاعم والخدمات الصحية. (بوخاتم، 2021)

الخاتمة: ربما ليس من العدل والإنصاف القول بأن الفضل في كل هذه التنمية والنهضة التي حققتها البلاد على مدار أكثر من العقود الثلاثة الماضية ينسب فقط للإصلاحات التشريعية والقانونية خاصة منها المتعلق بالاستثمار والاقتصاد، فالإصلاحات السياسية، توفير الأمان، تأهيل اليد العاملة، الموقع الاستراتيجي وإصلاح البنية التحتية كان لها تأثيرا كبيرا في

عملية التنمية، غير أنه لا يمكن إنكار أن المدخل الاستراتيجي والمرتكز الأساسي في عملية التنمية ينسب إلى تلك الإصلاحات القانونية والتشريعية التي بدورها فتحت الباب وأعطت فرصة كبيرة لكافة القطاعات والعوامل الأخرى للتحسن وتحقق الإضافة المرجوة.

أولا: نتائج الدراسة: يمكن ذكر أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:

- الاستثمار الداخلي والخارجي والمباشر والغير مباشر عملية استراتيجية في عملية تحقيق التنمية والتفوق الاقتصادي، لما له من فائدة وتأثير في استغلال وتشغيل مختلف الإمكانيات البشرية، الطبيعية والتنظيمية؛
- من أجل جذب استثمارات كبيرة يجب على توفر مجموعة من المتطلبات والأساسيات التي تساهم فيجعل بيئة الأعمال جذابة لمختلف المستثمرين، وتتمثل هذه العوامل في موارد بشرية مؤهلة، نظام قانوني مستقر وشفاف، استقرار سياسي وامني واجتماعي، بنية تحتية متطورة، كل هذه العوامل وغيرها تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض من أجل بناء بيئة جذابة لاستثمارات؛
- تمثل التجربة الفيتنامية نموذجا يحتذى به بالنسبة للدول الباحثة عن تحسين الأوضاع وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، حيث تم الشروع في مجموعة من الإصلاحات الشاملة ضمن برنامج يعرف باسم التجديد أنطلق مع نهاية سنة 1986؛
- جاءت الإصلاحات التشريعية والقانونية لتمثل مدخلا استراتيجيا في تحسين بيئة الاستثمار بالنسبة للمستثمرين المحليين وحتى الدوليين حيث على مدار أكثر من ثلاثة عقود قامت البلاد بتغيير جذري في البنية التشريعية لتساهم في جذب قدر كبير من الاستثمارات؛
- بينت النتائج والإحصائيات المتنوعة تحسن الأوضاع في قطاع الزراعة، الصناعة والخدمات وذلك بفضل تدفق الاستثمارات العامة والخاصة وحتى الدولية؛
- ساهمت الاستثمارات في مساعدة البلاد على أن تحقق نمو كبير في ناتج الوطني الخام، الدخل الفردي، تقليل من مستويات البطالة والفقر والتقليل من مختلف الظواهر السلبية التي كانت تهدد حياة المجتمع.

ثانيا: الاقتراحات: عبر ما جاءت به الدراسة فانه يمكن القول أن النموذج الفيتنامي قد يساعد في تقديم عديد دروس والحلول لمختلف البلدان الباحثة عن تحقيق التنمية ومن بينها الجزائر، حيث يمكن للجزائر أن تستفيد من هذا النموذج عبر عدة أوجه خاصة أن هناك نقاط مشتركة تجمع البلدين على غرار سيطرة النموذج الاشتراكي والتحول إلى اقتصاد السوق الموجه وطبيعة التركيبة السكانية التي نسبتها الأكبر من الشباب، وقد يساعد النموذج الفيتنامي في مجال تطوير القوانين، تحسين قطاع الزراعة والصناعة والخدمات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

فتيحة بكطاش، و سفيان مقلاتي. (2014). المقاربة النظرية للاستثمار الالجنبي المباشر. *Revue d'Economie et de Statistique Appliquée*(21)، 76-106.

لخضر بوخاتم. (2021). اليات محاربة ظاهرة الفقر، التجربة الفيتنامية نموذجا. *Business Economies & Finance Review*، *5*(2)، 171-191.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2007). *حالة الغابات في العالم: الغابات والزراعة، استخدام الأرضي التحديات والفرص*. ايطاليا: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة .

المراجع باللغة الأجنبية

Beresford, M. (2008). *Doi Moi* in review : The challenges of building market socialism in Vietnam. *Journal of Contemporary Asia*, *38*(2), 221-243. https://doi.org/10.1080/00472330701822314

Brown IV, N. (2002). The long road to reform : An analysis of foreign investment reform in Vietnam. *BC Int'l Comp. L. Rev.*, *25*, 97.

Farla, K., De Crombrugghe, D., & Verspagen, B. (2016). Institutions, Foreign Direct Investment, and Domestic Investment : Crowding Out or Crowding In? *World Development*, *88*, 1-9. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2014.04.008

Gervais, S., & Strobl, G. (2023). Money Management and Real Investment. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/ssrn.4325133

Haudi, H., Wijoyo, H., & Cahyono, Y. (2020). Analysis of most influential factors to attract foreign direct investment. *Journal of Critical Reviews*, *7*(13).

Hwang, M., & Cheng, J. F. L. (2011). Definition of "Investment"—A voice from the eye of the storm. *Asian Journal of International Law*, *1*(1), 99-129.

Kher, P., Kusek, P., Eltgen, M. P., & Raslan, A. (2020). *2019 investment policy and regulatory review : Vietnam*.

Laopodis, N. (2020). *Understanding Investments : Theories and Strategies*. https://doi.org/10.4324/9781003027478

Levišauskait, K. (s. d.). *Investment Analysis and Portfolio Management*.

Lim, G., & Nguyen, T. T. (2019). Banking reform in Vietnam : Persistence of the state? *Geofinance between Political and Financial Geographies: A Focus on the Semi-Periphery of the Global Financial System*, 155-174.

Nguyen, K.-D., Nguyen, D.-T., Nguyen, D.-D., & Tran, V.-A. T. (2021). Labour law reform and labour market outcomes in Vietnam. *Asia & the Pacific Policy Studies*, *8*(2), 299-326. https://doi.org/10.1002/app5.328

Organisation for Economic Co-operation and Development (Éd.). (2006). *Policy framework for investment : A review of good practices*. OECD.

Siu, K., & Chan, A. (2015). Strike wave in Vietnam, 2006–2011. *Journal of Contemporary Asia*, *45*(1), 71-91.

Trien, N. T. (2022). Equity in Tax Law : Vietnam Case Study. *Administrative and Environmental Law Review*, *3*(2), 101-110.

Van, N. T. A. (2009). Economic law reform in Vietnam : Before and after WTO accession. *CALE Discussion Paper, 1*, 1-28.

Vo, T. T., & Nguyen, A. D. (2012). Experiences of Vietnam in FDI promotion : Some lessons for Myanmar. *Economic Reforms in Myanmar: Pathways and Prospects, edited by Hank Lim and Yasuhiro Yamada, BRC Research Report, 10*.

Waller, S. W., & Cao, L. (1996). Law reform in Vietnam : The uneven legacy of Doi Moi. *NYUJ Int'l L. & Pol.*, *29*, 555.

World Bank. (2023). https://data.worldbank.org/country/VN